دور الحوكمة المصرفية في إدارة المخاطر و تحسين أداء البنوك الجزائرية

دراسة تحليلية 2010–2018

The role of banking governance in managing risks and improving the performance of Algerian banks
Analytical study for the period 2010-2018

صالحي صبرينة[1] *

[1]جامعة عنابة، (الجزائر)، sbrinasalhi79@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/04/29 تاريخ القبول:2021/05/29 تاريخ النشر:2021/07/15

ملخص:

ألقت التحديات المصرفية العالمية بظلالها على القطاع المصرفي الجزائري في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، لاسيما حينما يكثر الحديث إدارة المخاطر وسبل التسيير الجيد لتجنبها، فكان لابد من إرساء قواعد الحوكمة كمسار حتمي للقطاع المصرفي الجزائري وهذا ما تتطرقت إليه الدراسة، حيت أوضحت مسيرة الإصلاحات ونتائجها الإيجابية على تطور أداء البنوك الجزائرية وزيادة كفاءتها.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة – البنوك – إدارة المخاطر – تحسين الأداء.

Abstract :

Global banking challenges cast a shadow over the Algerian banking sector in light of the rapid technological development and intensification of competition after the spread of the manifestations of globalization and economic openness at an accelerated pace, especially when there is a lot of talk about risk management and ways of good management to avoid them, so it was necessary to establish the rules of governance as an inevitable path for the Algerian banking sector and This is what the study deals with, as it clarifies the process of reforms and their positive results on the development of the performance of Algerian banks and the increase in their efficiency.

Keywords: governance - banks -risks management – performance – improve the performance.

* المؤلف المرسل

مقدمة:

يحض موضوع الحوكمة المصرفية في الأدبيات الاقتصادية بوافر الاهتمام العالمي خاصة بعد ما شهدته الساحة العالمية من أزمات مالية خانقة أدّت إلى انهيار العديد من الاقتصاديات، ولا شك أن هذه الأزمات ألقت بظلالها على الاقتصاد الجزائري بشكل أو بآخر لاسيما القطاع المصرفي والذي يمثل القلب النابض لكل القطاعات الحيوية في الجزائر لهذا أولت السلطات الجزائرية و منذ سنوات أهمية بالغة سعيا منها في تطوير الجهاز المصرفي الجزائري من خلال سلسلة الإصلاحات المتضمنة لقواعد الحوكمة و آلياتها ، كان لها الأثر الايجابي في تحسين أداء البنوك الجزائرية و الرفع من مستوى كفاءتها ولوحظ ذلك من خلال عدة مؤشرات سجلها القطاع المصرفي في سيرورة الإصلاحات المصرفية المتبعة .

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تؤديه الحوكمة في تعزيز آليات إدارة مخاطر القطاع المصرفي الجزائري لاسيما وأن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل هذا القطاع تعتبر ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال على مستوى القطاع ذاته وعلى مستوى الاقتصاد الوطني بشكل عام، وهكذا فان العولمة وبما تحمله في ثناياها من اشتراطات على القطاع المصرفي تستوجب منه النهوض بأعماله بدون مواجهة مخاطر تحد من تحقيق أعلى معدلات الأداء ، مما يتطلب تطبيق الحوكمة بمفاهيمها التي تسهم في تعزيز إدارة المخاطر القطاع المصرفي.

ومما يعزز أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري، كون البنوك من أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد سواء، ناهيك عما للبنوك من دور بالغ الأهمية في الرقابة على أداء الشركات التي تمولها وبالتالي إمكانية فرض مبادئ الحوكمة عليها، مما يجنبها عتبة المخاطر و إدارتها بشكل محترف.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على ماهية الحوكمة ومحدداتها،
- دراسة العوامل المؤثرة في تعزيز الكفاءة المصرفية،
- تحديد دور الحوكمة في القطاع المصرفي الجزائري،
- توضيح الدور الذي تلعبه الحوكمة المصرفية في تحقيق كفاءة البنوك الجزائرية،

إشكالية الدراسة:

لطالما بحثت الأدبيات الاقتصادية في مجال الحوكمة المصرفية عن آليات تسمح بتعزيز فاعلية البنوك و رفع آداءها خاصة في ما يخص إدارة مخاطرها ، الشيء الذي يدفعنا لطرح الإشكال التالي :

ماهو الدور الذي يمكن أن تؤديه الحوكمة المصرفية في إدارة مخاطر في البنوك الجزائرية وتحسين أدائها ؟

و منها نستشف مجموعة من الأسئلة فرعية :

- ما هي الحوكمة المصرفية؟
- ماذا يقصد بإدارة المخاطر؟
- كيف يمكن للحوكمة المصرفية أن تحسن من أداء البنوك الجزائرية؟
- ما هي الآليات التي تعتمد عليها الحوكمة المصرفية في إدارة مخاطر البنوك الجزائرية ؟

فرضيات الدراسة:

- للحوكمة المصرفية دورا مهما في إدارة مخاطر البنوك الجزائرية.
- منهجية الإصلاحات المصرفية زادت من كفاءة إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.
- تحسن أداء البنوك الجزائرية مباشرة بعد تبني الحوكمة المصرفية.

المنهج المستخدم في الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجين ، المنهج الوصفي و المنهج التحليلي حيث يتعلق المنهج الوصفي بالجانب النظري من خلال العرض الأكاديمي للمختلف تعاريف و الآليات المتعلقة بالحوكمة ، و أما المنهج التحليلي من خلال الجانب التطبيقي و الذي يعرض فيه مختلف الإحصائيات و البيانات التي تترجم مدى تطبيق الحوكمة من خلال التحكم في إدارة مخاطر القطاع المصرفي في الجزائري.

للإجابة عن الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى :

1 : الإطار النظري لحوكمة الشركات .

2 : الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر.

3 : جهود بنك الجزائر لتكريس قواعد الحوكمة المصرفية و إدارة المخاطر.

4 : نتائج تطبيق الحوكمة على إدارة مخاطر البنوك الجزائرية و مؤشرات أدائها.

1- الإطار النظري لحوكمة الشركات:

على الرغم من عدم الإجماع على تعريف محدد للحوكمة، إلا أنه ونظرا للاهتمام المتزايد بها، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة ماهيتها وآلياتها، ولعل من بين وذلك OECD. تلك المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لما للحوكمة من أثر واضح في زيادة الكفاءة وتعميق دور القطاع المالي من بنوك و أسواق المال ورفع معدلات الاستثمار، بالإضافة إلى دورها في دعم القدرات التنافسية وترشيد قرارات التمويل، ومضاعفة الأرباح وتوفير فرص العمل بما يحفظ مصالح المتعاملين.

1-1-تعريف حوكمة الشركات :

لقد و ردت عدة مفاهيم في محاولة لتعريف الحوكمة ، إذ لا يوجد إجماع في الأدبيات على تعريف موحد لها .إن لفظ الحوكمة هو ترجمة مختصرة لمصطلح Corporte Governance ، و لقد تعدت التعاريف حول الحوكمة بتعدد وجهات النظر التي احتوتها فلقد عرفتها منظمة التعاون و التنمية OECD : " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (freeland, 2007)

و تعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات و التحكم في أعمالها.(Alarngir, 2007, May 7 – 8)

فالحوكمة إذن مجموعة القوانين والقرارات الهادفة إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفاعلة لتحقيق والأهداف، وبمعنى آخر فان الحوكمة تعنى وجود نظم تحكم العلاقات البينية ذات الصلة بالأداء حفاظا على حقوق حملة الأسهم، وتحقيق المعاملة العادلة لهم، وتقوية دور أصحاب المصالح والحرص على الإفصاح والشفافية، وكذلك تأكيد مسؤولية مجلس الإدارة.

1-2- دوافع ظهور حوكمة الشركات:

تعاظم الاهتمام بمفهوم الحكم الراشد في اقتصاديات العالم، و كان ذلك نتيجة للانهيارات للعديد من الشركات الرائدة والانهيارات المالية والأزمات الاقتصادية، والتي جاءت كنتيجة مباشرة للقصور في آليات الشفافية والرقابة وحتى الإشراف.

وقد تزايد الاهتمام بمفهوم الحوكمة تحديد بعد الأزمات التي عاشتها كبريات الشركات الأمريكية سنة 2001 نذكر منها شركة **أنرون** و**ولدكوم**، وكذا الأزمات المالية التي عصفت بدول جنوب شرقي آسيا ومنها ماليزيا وكوريا واليابان سنة 1997، حيث تعرضت شركاتها إلى أزمات مالية خانقة كادت أن تطيح بها (مركز أبوظبي للحوكمة، 2013)، مما استدعى وضع قواعد للحوكمة لضبط عمل جميع أصحاب العلاقة مع المؤسسة أو الشركة و تزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، و قد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من الاستدانة، فاتجهت إلى أسواق رأس المال. وساعد على ذلك ما شهده العالم من تحرير للأسواق المالية، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبوق، و دفع اتساع حجم الشركات، و انفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المسؤولين والمديرين، وإلى وقوع كثير من الشركات في أزمات مالية. (بن حسين، 2015)

وكذلك من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور حوكمة الشركات ما يسمى بنظرية الوكالة إذ يعتبر الفصل بين الملكية والإدارة من أهم العوامل التي أدت إلى ظهور نظرية الوكالة ، و يعتبر كل من "بيرل و مينز" Berle & Means أول من طرح فكرة الوكالة و هذا سنة 1932 من خلال ندوة بعنوان " **الشركات الحديثة و الملكية الخاصة**" (Gérard, 1997)، و قد تم التأكيد في هذه الندوة على أن الشركات صارت ضخمة الحجم ، وأن هذا سيؤدي إلى الانفصال بين الملكية و الرقابة (Jill & Aris, 2004)، مما يطرح إشكالية الوكالة والتي تعني الخطر الناجم عن استخدام المديرين أو المسيرين لاستراتيجيات تتعارض تماما مع مصالح الملاك و تخدم فقط مصالحهم ، و هذا ما أكده تعريف الوكالة الذي جاء به "جونسن و ماكلينغ " Jensen & Makling : " **تعاقد بين عدة أطراف فيها المالك أو الأصيل (الموكل) أو يفوض أطراف آخرين (موكلين) من أجل تنفيذ المهام بالتفويض تصبح لهم سلطة القرار**". (Karine & Bertrand, 2001)

1-3 الأطراف المعنية بتطبيق حوكمة الشركات :

إن مفهوم حوكمة الشركات يرتكز أساسا على العلاقات القائمة بين الأطراف الفاعلة في نظام الحوكمة و أصحاب الأسهم -يمكن أن يكونوا: أفراد – شركات – عائلات...إلخ- الذين يملكون الأغلبية منها (فداوي، 2014)، و في الوقت الحالي تتزايد مطالب المستثمرين المؤسسين في بعض الأسواق باعتبارهم أصحاب حقوق الملكية في أن يكون لهم دور في حوكمة الشركات، و عادة ما يهمل المساهمون الأفراد حقوقهم في ممارسة الحوكمة ، و لكن قد يكونوا أكثر اهتماما بالحصول على معاملة عادلة من المساهمين ذوي الأغلبية في ملكية الأسهم و كذا من إدارة الشركة. (محمد مصطفى، 2008)

ومن بين الأطراف المعنية بتطبيق الحوكمة الدائنون و الذي تمثلهم شريحة البنوك أو القطاع المصرفي حيث أن هذه الأخيرة تلعب دورا هاما في إلزام الشركات بتطبيق معايير الحوكمة ، حيث أن الشركات التي تحرص على تطبيق معايير الحوكمة تستفيد من تمويل البنوك لها و بأسعار فائدة مناسبة مقابل اطمئنان البنوك على أموالها و توفر الضمانات اللازمة.

-المساهمون:

إن المساهمون هم من يقومون بعملية تزويد الشركة برأس المال و هذا من خلال امتلاكهم جزء من أسهمها مقابل الحصول على أرباح، وتعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل ، وكذلك لهم الأحقية في اختيار ممثليهم كأعضاء في مجلس الإدارة .

-مجلس الإدارة :

يمثل مجلس الإدارة جميع ممثلين أصحاب المصلحة ، كما يقوم باختيار المديرين التنفيذيين المكلفين بالإدارة اليومية للشركة والرقابة عليهم، من أجل حماية إستراتيجية الشركة وكذلك حماية حقوق المساهمين. (Jacques & Sébastien,, 2009)

-أصحاب المصالح:

إن قيمة حملة الأسهم و مكانتهم الحساسة في الشركة لا تكفي لوحدها ما لم تقترن بتلبية حاجيات شريحة عريضة من أصحاب المصلحة داخل و خارج الشركة. (Jacques و Sébastien,، 2009)

إن أصحاب المصالح من دائنين و موردين و كذلك عمال و موظفين لا تجمعهم نفس المصالح فمثلا العمال والموظفين من مصلحتهم استمرار الشركة و توسعها أما الدائنون فمصلحتهم الكلية في قدرة الشركة على السداد. (محمد مصطفى، 2008)

1- 4 مبادئ حوكمة الشركات:

هناك ستة مبادئ اتفقت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية على وضعها سنة 2004:

أ-ضمان الأساس اللازم لتفعيل إطار حوكمة الشركات :

ومعنى هذا أن يتضمن إطار الحوكمة الشركات كل من تعزيز شفافية الأسواق و كفاءتها بما يتناسب و أحكام القانون كما يجب صياغة تقسيمات دقيقة للمسؤوليات المنوطة بالسلطات الاستشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة حيت: (OECD, 2004)

- يجب على المتطلبات القانونية و التنظيمية التي تؤثر على ممارسات حوكمة الشركات أن تكون متسقة مع سيادة القانون و الشفافية و قابلة للتنفيذ.
- ينبغي وضع إطار حوكمة الشركات يمكن من خلاله التأثير على الأداء الاقتصادي العام، سلامة السوق، خلق الحوافز في الأسواق و تعزيز شفافيتها و كفاءتها .
- يجب صياغة تقسيمات دقيقة للمسؤوليات المنوطة بالسلطات الاستشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.
- على السلطات الاستشرافية والتنظيمية والتنفيذية أن تتحلى بالنزاهة و الشفافية في إصدار قراراتها .
- تقديم المصلحة العامة في جميع القرارات الصادرة عن الهيئات التنظيمية و التنفيذية للشركة.

ب- حماية حقوق المساهمين: وهذا من خلال: (فداوي، 2014)

- ❖ تأمين أساليب تسجيل الملكية.
- ❖ الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب و بصفة منتظمة.
- ❖ المشاركة و التصويت في الامتحانات.
- ❖ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ❖ الحصول على حصص من أرباح الشركة .

- ❖ للمساهمين الحق في المشاركة و الحق في الحصول على المعلومات الكافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية للشركة.
- ❖ يجب أن تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة و التصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

ج–المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين:

يجب أن يكرس الإطار الفعال للحوكمة معاملة عادلة و متكافئة بين جميع المساهمين وذلك من خلال فرض على كل فئة من المساهمين أن يتوفر فيها نفس حقوق التصويت كما يمنع أي تداول للأسهم لا يتوفر فيه شرطي الإفصاح و الشفافية . (حماد، 2005)

د–حماية أصحاب المصالح في حوكمة الشركات :

تبعا للأهمية التي يحضا بها أصحاب المصالح فإن الإطار المؤسسي لحوكمة الشركات وضع أسسا واضحة تعمل على حماية أصحاب المصلحة و خلق تعاون و تكامل بينهم و بين الشركة ، وحينما يحمي القانون أصحاب المصلحة فهذا يعني أن لهم الحق في التعويض عندما تنتهك حقوقهم، هذا و لا بد أن تتاح لهم كافة الوسائل التي من شأنها توفير المعلومات اللازمة و الفورية لهم. (حماد، 2005)

هـ– الإفصاح و الشفافية :

إن الإفصاح عن المعلومات من أهم ما جاء به الإطار الفعال للحوكمة لكن لا قيمة للمعلومة إذا لم تقترن بالزمن فلا بد من توفر المعلومة الصحيحة و في الوقت المناسب: ومن بينها الموقف المالي للشركة، الأداء، والملكية، ..إلخ.

و– مسؤولية مجلس الإدارة : تتمثل مسؤولية مجلس الإدارة في مجموعة من القواعد الأساسية :

– يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توفر كامل ، و كذا على أساس توفر النوايا الحسنة و سلامة القواعد المطبقة .

– يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية و أن يأخذ في عين الاعتبار اهتمامات كافة أصحاب المصالح.

– تحقيق المعاملة المتكافئة بين كافة فئات المساهمين.

– مراجعة و توجيه إستراتيجية الشركة وخطط العمل وسياسة المخاطرة، والموازنات السنوية و أن يتابع أداء الشركة.

2– ماهية الحوكمة المصرفية:

باعتبار البنوك لديها خصوصية في تركيبتها المؤسسية عن غيرها من المؤسسات والشركات فإننا نلمس كذلك خصوصية في مفهومها و تعريفاتها وعلينا التنبيه أن هذه التعاريف جاءت تبعا لسلسلة من الأحداث والفضائح المالية التي سجلها عالم الأعمال مثل الفضيحة الشهيرة لبنك الاعتماد و التجارة الدولية ، وكارثة بنوك الادخار والإقراض في الولايات المتحدة الأمريكية والفجوة التي سجلت بين أجور و مكافآت المسؤولين التنفيذيين في الشركات و بين أداء تلك الشركة دون أن ننسى الانهيارات المؤسساتية في شرق آسيا وكذا أزمة الرهن العقاري وتبعاتها ونظرا لتعدد التعاريف التي جاءت لتوضح مفهوم الحوكمة المصرفية فإننا سنعرض بعضها على سبيل المثال لا الحصر حيث يمكن تعريفها على أنها : " مجموعة من الأساليب و الإجراءات الخاصة التي تبين كيفية تسيير مجلس الإدارة و المديرين التنفيذيين لمختلف نشاطات البنك و شؤونه (محمد مصطفى، 2008)، كما جاء تعريف الحوكمة المصرفية على أنها : " النظام الذي تتم بموجبه إدارة البنوك ومراقبتها ابتغاء تحقيق غاياتها و أهدافها ، فهو النظام الذي يتعاملون بموجبه مع مصادر رؤوس الأموال (المساهمين–و المستثمرين و المؤسسيين). (أبو العطا، 2006)

ويعرف بنك التسويات الدولية الذي تعمل تحت سلطته لجنة بازل للرقابة المصرفية الحوكمة في البنوك أنها: "الأساليب التي تدار بها البنوك من خلال مجلس الإدارة و الإدارة العليا و التي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين و النظم السائدة و بما يحقق حماية مصالح المودعين". (Ehsenhardt, 1989) .

2-1- أهمية الحوكمة المصرفية:

إن أكبر الغنائم التي تحوزها البنوك عند تطبيقها للحوكمة المصرفية كشرط الأساسي لإقبال للمستثمرين للتعامل معها هو تمتعها بالميزة التنافسية لجلب الودائع و اقتحام الأسواق المحلية والدولية، بالإضافة إلى أن تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة يؤدي إلى تحسين الأداء الإداري للبنك و الذي يجنبه التعثر و الإفلاس و يضمن له الكفاءة علاوة على تبني معايير الإفصاح و الشفافية في التعامل مع المستثمرين و المقرضين التي تساهم في منع حدوث الأزمات المصرفية. (أحمد رجب، 2008)

2-2- الأطراف الفاعلين في حوكمة البنوك:

أ-الفاعلين الداخلين:

مجلس الإدارة: وتقع على عاتقه جل المسؤوليات التي تحفظ مصالح المودعين والمساهمين، وهو يتكون من : الرئيس – أعضاء المجلس غير التنفيذيين- أعضاء المجلس التنفيذيين-الإدارة العليا.

ب-الفاعلين الخارجيين:

- البنك المركزي:و يعتمد عليه في إرساء مبادئ الحوكمة بالمصارف باعتبارها أنها أجهزة حكومية مركزية يخول لها مهمة الحفاظ على سلامة المراكز المالية للبنوك و حماية أموال المودعين فيها و توجيه النشاط المصرفي و التمويلي و النقدي نحو الإستراتيجية التي تخدم السياسة الاقتصادية للبلاد.

- **المراجعون الخارجيين:** إن الهدف من عملية المراجعة هو إقرار الشفافية للقوائم المالية للبنك و التي من خلالها يتم توضيح الوضعية المالية الحقيقية له، و يعمل المراجع الخارجي على إعداد تقريره و توجيهه إلى حملة الأسهم و المودعين.

2-3- ماهية المخاطر المصرفية:

يشترك الخطر مع حالة عدم التأكد في كون كلاهما يحمل عنصر الشك وعدم اليقين في ما سيحصل في المستقبل ويمكن تعريف المخاطر المصرفية كذلك بأنها:" احتمالا الخسارة في الموارد المالية أو الشخصية نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير ". (بالعجوز، 2005)

2-4- أنواع المخاطر المصرفية: هناك عدة أنواع م المخاطر التي تواجه البنوك نذكر أهمها :

***-المخاطر الإستراتيجية:**

لقد عرفت الأدبيات المصرفية المخاطر الإستراتيجية بأنها تلك المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تأثر على إيرادات البنك و خاصة على رأسماله نتيجة اتخاذ قرارات خاطئة وعدم التجاوب المناسب مع المتغيرات المصرفية المتسارعة ويتحمل مجلس الإدارة كامل مسؤولية المخاطر الإستراتيجية، وكذا الإدارة العليا القائمين على ضمان وجود إدارة مخاطر مناسبة للبنك.

***- خطر الائتمان:** يعتبر الإقراض المتغير الأساسي المؤثر على صافي الدخل و القيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو تأجيله لأنه كلما استحوذ المصرف على أحد الأصول المربحة فإنه بذلك يتحمل مخاطرة عجز المقرض عن الوفاء برد أصل الدين و فوائده وفقا للتواريخ المتفق عليا.

***– خطر التسوية:**

أو يعبر عليه كذلك بخطر عمليات الصرف التي تحدث في الفترة التي تفصل بين اللحظة التي لا يمكن فيها الإلغاء بين طرف واحد .لأمر بدفع أداة مالية تم بيعها و الاستلام النهائي لهذه الأداة التي تم شراءها .

***– خطر السيولة :**

وهو الشح في الموارد المالية لدى البنك و ينتج عن هذا الخطر عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المستحقة و يرجع ذلك إلى إتباعه سياسة ائتمانية غير عقلانية ذات تسيير سيئ .

***– خطر قانوني:**

ويتمثل هذا الخطر في النزاعات القانونية التي يواجهها البنك مع الأطراف الأخرى نتيجة لتقصير معين أو لغموض بعض الإجراءات تجعله عرضة للمساءلة القانونية.

***– خطر عدم التسديد:**

ويتمثل في عجز البنك عن تحصيل أمواله في آجال المحدد رغم كل الضمانات المقدمة، فإن عدم التسديد يكلف البنك خسائر أهمها الوقت و التبعات القانونية المكلفة،..الخ.

***– خطر سعر الفائدة:**

وهو الخطر الناتج عن التقلبات المعاكسة في سعر الفائدة، الذي قد يشكل خطر كبير على قاعدة الأرباح في حالة زيادته.

***– خطر سعر الصرف:**

وهي المخاطرة التي تتأثر بها الإيرادات المصرفية نتيجة للتغيرات المصاحبة للتقلبات في سعر الصرف، لا مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة.

3– جهود بنك الجزائر لتكريس قواعد الحوكمة المصرفية و إدارة مخاطر:

3–1– إجراءات بنك الجزائر لإرساء مبادئ الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية:

لقد سعت الجزائر دائما و أبدا في جهود حثيثة على تحسين واقع القطاع المصرفي الجزائري و جعله يتماشى و متطلبات الفترة و هذا من خلال تفعيل دوره في محاربة مختلف أنماط الفساد الذي يهدد استقراره من أجل ذلك قام بنك الجزائر باتخاذ عدة إجراءات :

سن قوانين محاربة الفساد المالي و الإداري و ذلك من خلال إصدار قانون رقم 01-06 في 20 فيفري 2006 والمتضمن محاربة الفساد كما على الأمر رقم 10-05 في أوت 2010 المتمم له ، كما أصدرت السلطات العمومية القانون 05-01 المؤرخ في 2005/02/06 والمتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحاتهما، وبمقتضى المادة (7) تجد البنوك نفسها ملزمة بالتأكد من هوية و عناوين عملاءها قبل فتح أي حساب أو دفتر لهم ، أو حفظ سندات، إيصالات، تأجير صندوق. (لعشب، 2000)

3–2– تكريس المراقبة و تفعيل المساءلة في البنوك الجزائرية:

حسب قانون المراقبة المالية للبنوك و المؤسسات المالية رقم(02-03 المؤرخ في 2002/1/14) و الذي يجبر البنوك و المؤسسات المالية على تأسيس أنظمة للرقابة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر ، و حسب المادة الرابعة من التعليمة رقم 08-11 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011 بشأن المراقبة الداخلية في البنوك و المؤسسات المالية فإن أنظمة المراقبة لا بد أن تحتوي على ما يلي :

- ❖ نظام مراقبة مطابقة العمليات والإجراءات الداخلية.
- ❖ تنظيم محاسبي و معالجة المعلومات.
- ❖ نظام تقييم المخاطر والنتائج.
- ❖ أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.
- ❖ نظام التوثيق و الإعلام.

3-3 – بنك الجزائر و مقررات لجنة بازل:

أمام حتمية الدخول لاقتصاد السوق كان لابد للجزائر أن تعتمد معايير الصيرفة العالمية و التي من أهمها معايير لجنة بازل للرقابة التي حددت بالتعليمة رقم 74-94 الصادرة في 1994/11/29 أغلب المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة و الحذر المعروفة عالميا و أهمها تلك المتعلقة بكفاية رأس المال ، و فرضت من خلال هذه التعليمة إلزامية البنوك على نسبة ملاءة لرأس المال أكبر أو تساوي 8% تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي مر بها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة ، و حددت آخر أجل لذلك نهاية ديسمبر 1999 وفقا للمراحل التالية: (آيت عكاش، 2012)

- ❖ 4% مع نهاية شهر جوان 1995.
- ❖ 5% مع نهاية شهر ديسمبر 1996.
- ❖ 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997.
- ❖ 7% مع نهاية شهر ديسمبر 1998.
- ❖ 8% مع نهاية شهر ديسمبر 1999 .

أما بالنسبة لاتفاقية بازل الثانية فقد بنك الجزائر نظام رقم 02-03 بتاريخ 2002/11/14 تماشيا مع ما ورد في اتفاقية بازل الثانية ، كما أن نظام 02-03 تطرق إلى مختلف الإجراءات و التوضيحات اللازمة لإقامة الأنظمة السابقة الذكر بالمصارف و للمؤسسات المالية مع مراعاة لطبيعة و حجم نشاطها و أهميتها مع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها. (**لعشب، 2000، صفحة 26**)

3-4- زيادة فعالية الوساطة المالية:

وهذا عن طريق إعادة الهيكلة المصرفية و تحسين قدرات التزام البنوك بتحسين مستوى الأموال الخاصة فيها من خلال إعادة تقييم الأصول و كذا من خلال تطبيق المادة 81 من قانون المالية لسنة 2008 و الذي بموجب يتم تقديم ترخيص للخزينة لوضع خط اعتماد مدى لصالح البنوك متوسط و بعيد المدى لصالح البنوك موجه لتمويل استثمارات المؤسسات.

4- برامج دعم الحوكمة المصرفية و تحسن مؤشرات البنوك الجزائرية:

4-1برنامج الاستقرار الاقتصادي:

تم تنفيذه في الفترة الممتدة من أفريل 1994 إلى غاية 31 مارس 1995 ، إذ يعتبر برنامج قصير المدى ، و تم تنفيذه بمباركة صندوق النقدي الدولي ، و كان من بين أهم أهدافه: (**تمجعدين و عرابة، 11-12 مارس 2008**)

- تقليص الكتلة النقدية.
- تقليص عجز الميزانية العمومية.
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات من خلال تخفيض فوائد الديون الخارجية.
- الاستمرار في مشروع تحرير الاقتصاد الوطني .
- تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض ، الشيء الذي أدى إلى تراجع معدلات التضخم.

- الابتعاد عن الائتمان الموجه.
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري البالغ فيه للوصول إلى قيمته الحقيقية .

4-2- برنامج التصحيح الهيكلي:

بعد الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في فترة الثمانينات ، و بعد الحالة المزرية التي آل غلبها الاقتصاد الوطني أصبح القيام بتصحيح جذري و هيكلي أمرا لا بد منه ، فبدأت السلطات بإطلاق حملة خوصصة لبعض المؤسسات العمومية ، و المواصلة في تحرير الاقتصاد من أجل إنعاشه .

كما عمدت السلطات على تأهيل المؤسسات المصرفية و المالية من أجل تعبئة الادخار و تقديم مختلف أنواع القروض و هذا من خلال خلق أطر قانونية و سن تشريعات تتماشي و سياسة تحرير الاقتصاد التي تتبعها الدولة .

كما تم تأهيل البنوك و إعادة هيكلتها من أجل موائمتها مع متطلبات الخوصصة المنتهجة ، وتوسيع البيئة التنافسية للقطاع المصرفي من أجل ارتقائه إلى مصاف البنوك العالمية .

4-3- مؤشرات البنوك الجزائرية و تطور أداءها:

أ- تطور حصة الودائع لجميع البنوك خلال الفترة (2014-2017):

على اعتبار أن الودائع هي المصدر الأساسي التي تعتمد عليه البنوك في مجال التمويل ، لذلك سوف نعرض نسب الودائع الموزعة بين البنوك العمومية و الخاصة و ذلك خلال الفترة (2014-2017).

الجدول رقم (01): نسب الودائع الموزعة على بنوك القطاع المصرفي الجزائري

السنوات / البنوك	2014	2015	2016	2017
حصة البنوك العمومية %	%54.4	%57.2	%61.2	%63.8
حصة البنوك الخاصة %	%12.3	%12.9	%14.3	%15

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا لتقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة.

من خلال الجدول رقم (01) نلاحظ تزايد نسب الودائع بالنسبة لجميع بنوك القطاع المصرفي سواء العمومي أو الخاص لسنوات الدراسة (2014-2017) .

إلا أننا نلاحظ أن تطور نسب الودائع في البنوك الخاصة و التي سجلت في سنة 2014 نسبة 12.3% ليستمر التزايد في سنة 2015 إلى 12.9% ليصل في سنة 2014 إلى 14.3% ثم 15% في سنة 2017 ، و من 54.3% في 2014 إلى 57.2% في 2015 ثم إلى 61.2% في سنة 2016 و 15% في سنة 2017 في البنوك العمومية، الشيء الذي يعود حتما لثقة الزبائن في هذه البنوك لزيادة الضمانات و تحسن آليات العمل و التسيير داخل البنوك.

الشكل رقم (01): نسب الودائع الموزعة بين بنوك القطاع العام و الخاص لسنوات الدراسة:(2014-2017)

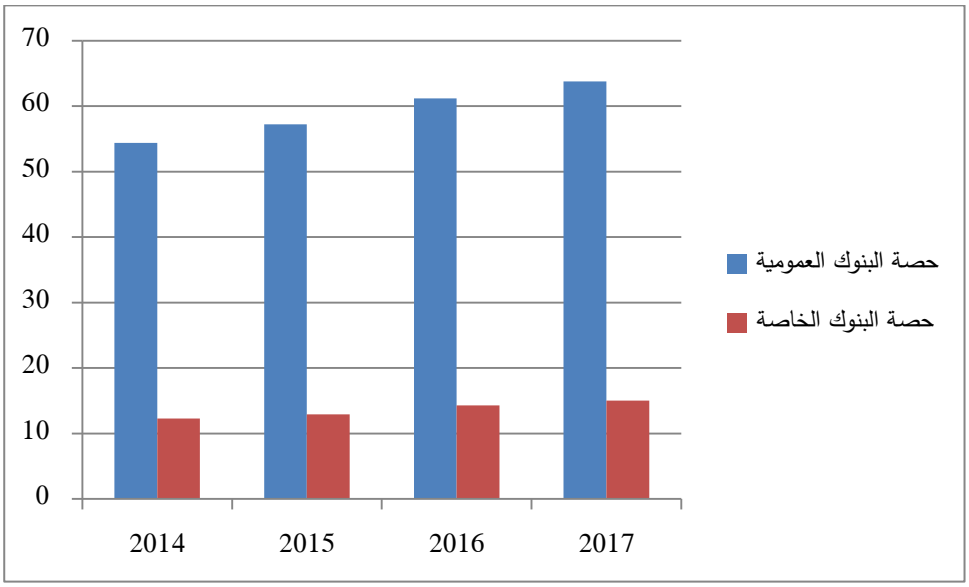

المصدر:استنادا إلى الجدول **رقم (01)** و باستخدام برنامج **EXCEL** إصدار **2007**

ب- تطور حجم القروض الممنوحة في السوق المصرفية الجزائرية للفترة (2014-2017):

تعتبر القروض مؤشر ذو دلالة بالغة في توضيح مكانة البنك و قوته المالية داخل المحيط المصرفي ، على اعتبار أنها الممول الرئيسي للاقتصاد لهذا سيتم عرض حصص البنوك العمومية و الخاصة من القروض الممنوحة .

الجدول رقم (02): نسب القروض الممنوحة لجميع بنوك القطاع المصرفي الجزائري للفترة (2010-2017)

السنوات / البنوك	2014	2015	2016	2017
البنوك العمومية %	%72.1	%74.6	%75.2	%80.2
البنوك الخاصة%	%11.6	%11.8	%12.5	%12.8

المصدر:من إعداد الباحثة استنادا على تقارير بنك الجزائر لسنوات الدراسة (2006-2014).

يمثل الجدول رقم (02) نسب القروض الممنوحة من طرف البنوك العمومية و كذا البنوك الخاصة، و يتضح أن البنوك الجزائرية بشقيها العمومية والخاصة تتمتع باستقرار واضح في منح القروض بنسب معتبرة ، وهذا بسبب توسعها في تمويل الرهن العقاري وتركيزها على استثمارات الطاقة والمياه وتعود ذلك إلى أن هذه الأخيرة تركز على تمويل الاستغلال والتجارة الخارجية نتيجة لسياسة الحوكمة المتبعة.

الشكل رقم (02): نسب حصة البنوك العمومية و الخاصة من القروض الممنوحة للفترة (2014-2017)

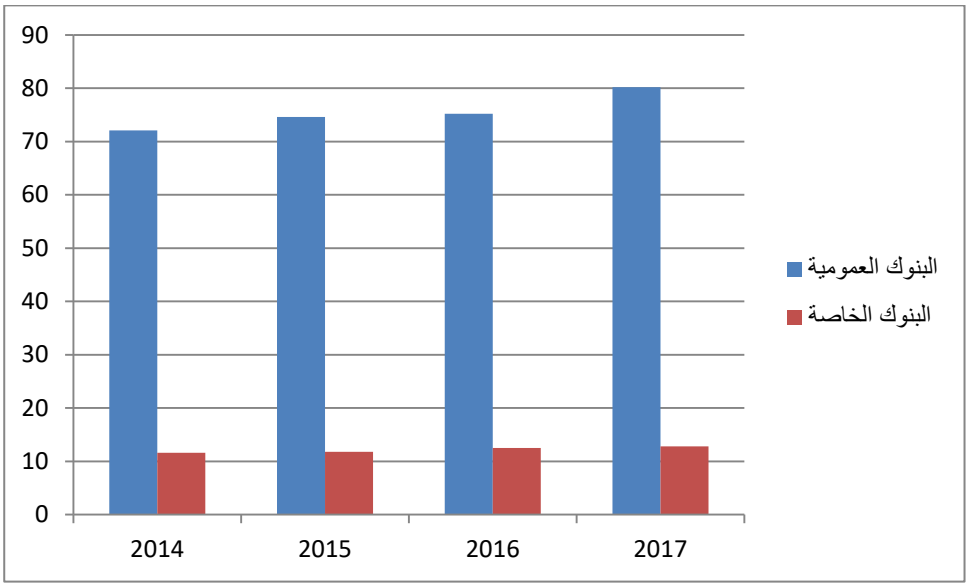

المصدر: استنادا إلى الجدول **رقم (02)**و باستخدام برنامج **EXCEL** اصدار2007.

ج- تطور مجموع الأصول:

الجدول رقم (03): تطور مجموع أصول البنوك العمومية الجزائرية خلال الفترة (2014-2017):

الوحدة: مليون دج

السنوات / البنوك	2014	2015	2016	2017
BNA	652491	742926	1118528	998710
CPA	332249	354165	445812	517504
BEA	353124	406741	423113	441064
BDL	431600	442159	451423	454025
BADR	301951	311872	320451	332167

المصدر:من إعداد الباحثة واستنادا إلى التقارير السنوية للبنوك محل الدراسة للسنوات (2006-2014)

تبين من خلال الجدول رقم (03) تقدم البنك الوطني الجزائري على بقية البنوك العمومية الأخرى في مجال تطول مجموع أصوله حيث كانت قيمتها في سنة 2014 652491 مليون دينار جزائري و استمر تطور أصوله ليصل في 2017 إلى 998710مليون دينار جزائري .و كذلك بنك القرض الشعبي الوطني الذي سجل تزايد على مستوى أصوله و لكن بوتيرة أقل من البنك الوطني الجزائري حيث سجل في سنة 2014 مبلغ: 332249دج و 445812 دج سنة 2016 ثم سنة 2017 ارتفعت أصوله إلى 517504 دج ، إلا أن بنك التنمية المحلية سجل أيضا ارتفاعا في أصوله و لكن بشكل طفيف، و يأتي بنك الفلاحة والتنمية الريفية في آخر القائمة نتيجة نوعية المشاريع الممولة والمرتبطة بطبيعة القطاع الفلاحي الذي يعاني من مستويات متدنية من النمو و التطور و التهميش.

د-تطور الربح الصافي:

الجدول رقم (03): تطور الربح الصافي لبنوك القطاع العام في الجزائر لسنوات الدراسة (2014-2017)

الوحدة: مليار دينار جزائري

البنك	2014	2015	2016	2017
BNA	20154	22657	23569	23698
CPA	15327	16248	17251	18320
BEA	12237	12987	13982	14223
BDL	10233	11538	12304	13697
BADR	7763	8657	9362	9879

المصدر:من إعداد الباحثة واستنادا على التقارير السنوية للبنوك العمومية لسنوات الدراسة (2014-2017)

من خلال الجدول أيضا تقدم البنك الوطني الجزائري في استحواذه على نصيب الأسد في حصته من الربح الصافي حيث بلغ الربح الصافي لسنة 2017قيمة : 23698دج ، بينما يأتي القرض الشعبي الجزائري في المرتبة الثاني قيمة ربح صافي بلغت:18320 سنة 2017 ،يليه البنك الخارجي الجزائري بقيمة 14223دج ، ثم بنك التنمية المحلية ب:13697 و أخير البنك الفلاحة و التنمية الريفية بأقل بقيمة مسجلة في متوسط ربحه الصافي ب: 9879.

الشكل رقم(03): الربح الصافي للبنوك العمومية الجزائرية لسنوات الدراسة (2014-2017):

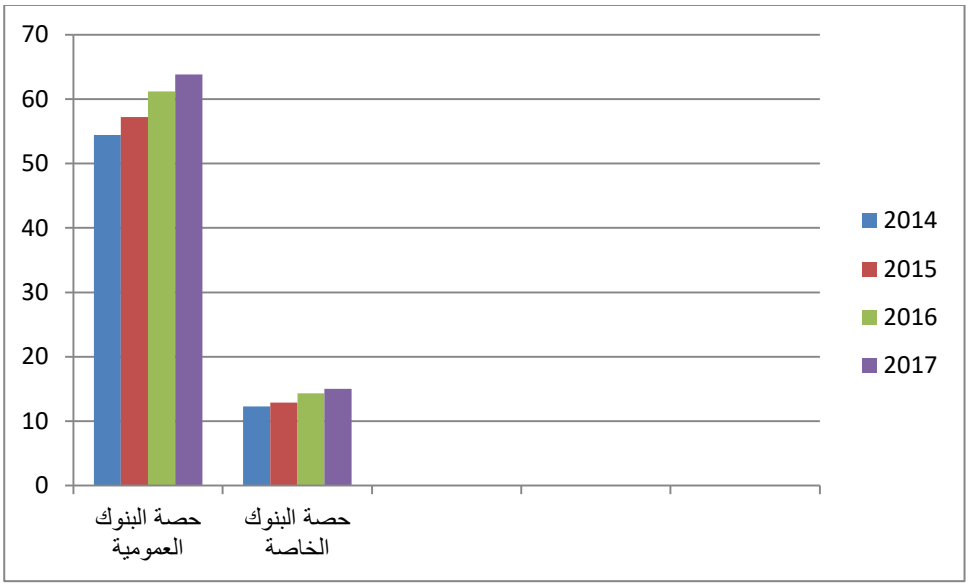

المصدر:استنادا للجدول رقم(11) وباستخدام لبرنامج الإكسل إصدار2007.

5- تقييم الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية باستخدام مؤشرات المخاطرة:

أ- مخاطر الائتمان: و هي احتمالية الخسارة التي تنجم عن إخفاق عميل أو طرف مقابل الوفاء بالتزامه بموجب شروط متفق عليها، والجدول التالي يوضح نسب مخاطر الائتمان التي قد تتعرض إليها البنوك العمومية الجزائرية:

الجدول رقم (04): متوسط نسب مخاطر الائتمان لبنوك القطاع العمومي الجزائري للسنوات (2010-2018)

السنوات / البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	0.84	0.83	0.77	0.70	0.75	0.69	0.64	0.54	0.50	**0.68%**
CPA	2.87	2.63	3.5	2.1	2	1.89	1.73	1.94	1.68	**%2.26**
BEA	7.33	7.24	8.41	8.30	7.24	6.51	6.30	5.87	5.44	**%6.96**
BDL	10.21	10.57	11.05	11.23	10.36	10.10	9.12	9.5	8.77	**%9.10**
BADR	13.23	13.27	12.41	12.36	12.20	11.42	11.16	11.25	11.08	**%12.04**

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك العمومية للسنوات(2010-2018).

من خلال الجدول رقم(05) نلاحظ أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بنسب مخاطر ائتمان أقل من باقي البنوك العمومية حيث بلغت في سنة 2010 نسبة:0.83% ثم انخفضت إلى أن وصلت إلى 0.50% سنة 2018 ، حيث قدر متوسط المخاطرة ب:0.68% و هذا ما يجعله على قائمة البنوك الأقل تعرضا للمخاطر المصرفية نتيجة التزامه بالمعايير الحوكمة، إلا أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية و من خلال الجدول تبين أنه يواجه أكبر نسب مخاطر الائتمان حيث قدرت نسبة مخاطر الائتمان لديه سنة 2010 ب: 13.23% ، ثم تنخفض إلى 11.08% سنة 2018 .

وبالرغم من انخفاض نسب المخاطرة عبر سنوات الدراسة ،إلا أن موقفه المالي لازال يحتاج المزيد من الجهود لتكريس آليات الحوكمة لا سيما و أنه يواجه نسب مخاطر ائتمان عالية بمتوسط 12.04%، كذلك البنك الخارجي الجزائري بمتوسط 6.96%ثم بنك التنمية المحلية بمتوسط نسبته 9.10%.

الشكل رقم (04): متوسط نسب مخاطر ائتمان البنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2010-2018)

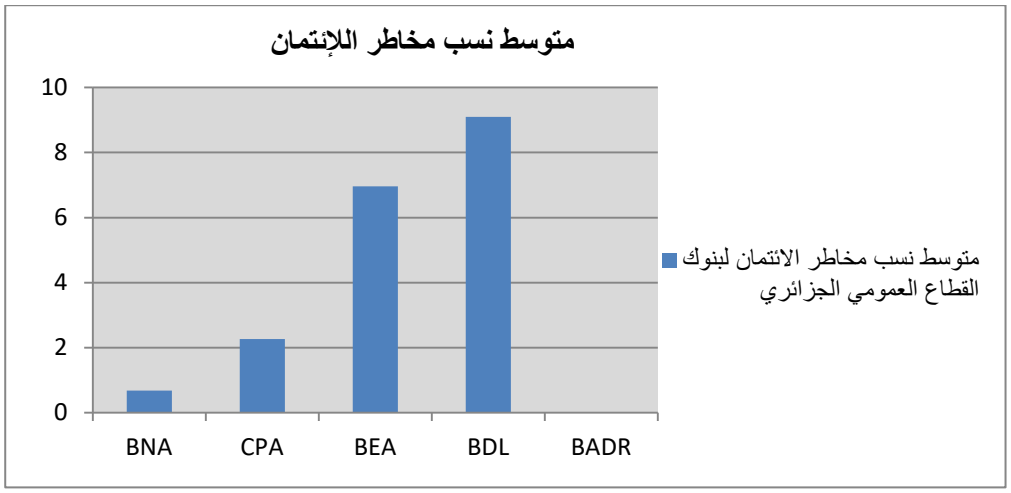

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم (05) باستخدام برنامج الإكسل اصدار2007

ب-مخاطر السيولة:

وهي احتمالية عدم قدرة البنوك العمومية الجزائرية على الإيفاء بالتزاماتها عند استحقاقها بسبب عدم قدرتها على توفير التمويل اللازم و الجدول التالي يوضح موقع البنوك العمومية الجزائرية من مخاطر السيولة :

الجدول رقم(05):نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2010-2018)

الوحدة:%

السنوات / البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	8.55	13.14	11.96	10.61	7.35	7.22	6.85	6.70	5.81	**%7.39**
CPA	8.97	9.62	9.54	9.23	9.11	8.74	8.65	8.20	8.3	**%8.68**
BEA	8.23	8.98	9.14	9.55	10.61	10.75	10.78	11.12	11.33	**%10.05**
BDL	10.11	10.56	11.34	11.67	11.52	11.72	12.10	12.22	12.85	**%11.56**
BADR	12.36	12.42	12.68	13.02	13.31	13.59	12.36	12.14	12.20	**%12.67**

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك للسنوات (2010-2018).

من خلال الجدول نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يواجه أكبر نسبة مخاطر السيولة بنسبة تقدر بـ 12.67% ثم يليه بنك التنمية المحلية بنسبة 11.56% ، بينما البنك الخارجي الجزائري سجل نسبة 10.05%، وجدير بالذكر أن البنك الوطني الجزائري هو الذي حاز على أقل نسبة خطورة السيولة ب:7.39% وهذا يدل على انه أكثر تحكما في تسيير سيولته و ودائعه نتيجة التطبيق السليم لمعايير الحكم الراشد في التسيير على عكس البنوك العمومية الأخرى، يليه القرض الشعبي الجزائري بنسبة 8.68%.

الشكل (05): متوسط نسب مخاطر سيولة البنوك العمومية الجزائرية للسنوات(2010-2018)

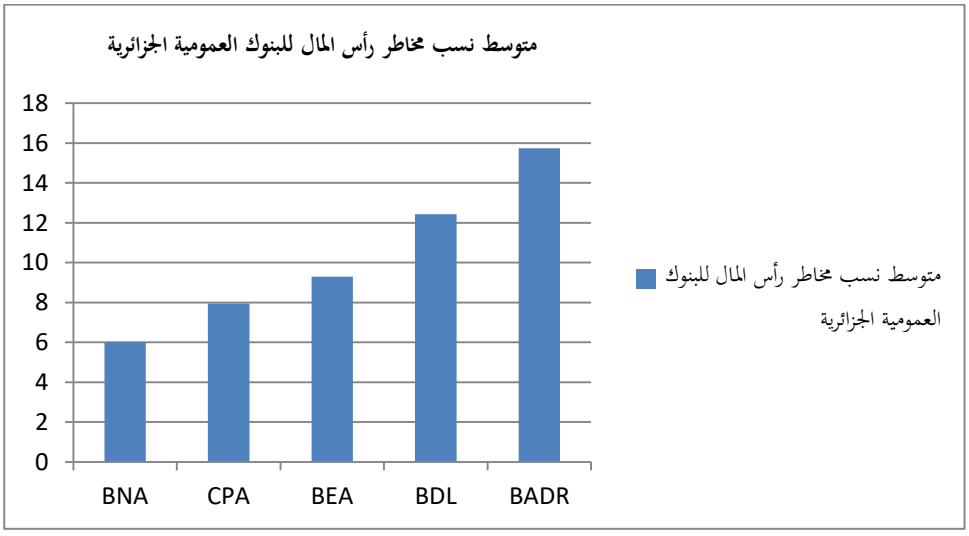

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الجدول رقم(06) باستخدام برنامج الإكسل إصدار2007

ج-مخاطر رأس المال:

الجدول رقم(06) نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2010-2018)

الوحدة:%

السنوات / البنك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	المتوسط
BNA	6.63	7.46	6.96	5.16	4.68	4.55	4.70	4.25	4.12	**%5.40**
CPA	9.01	8.46	7.87	7.34	7.12	7.05	6.82	6.56	6.23	**%7.38**
BEA	10.50	10.14	9.30	9.22	8.13	7.98	7.46	6.30	6.24	**%8.36**
BDL	13.86	12.54	12.20	11.67	11.16	10.67	10.40	10.13	9.70	**%11.37**
BADR	17.30	17.23	16.43	14.21	13.30	13.20	12.66	12.31	12.13	**%14.30**

المصدر:من إعداد الباحثة اعتمادا على القوائم المالية للبنوك للسنوات (2010-2018).

من خلال نسب الجدول نلاحظ أن أقل متوسط نسبة مخاطر رأس المال كانت من نصيب البنك الوطني الجزائري بمتوسط قدره 5.40% فقط مقارنة بالقرض الشعبي الجزائري بـ 7.38% ، ثم البنك الخارجي الجزائري بـ 8.36% يليه بنك التنمية المحلية بـ 11.37% ، ليسجل بنك الفلاحة والتنمية المحلية أعلى متوسط نسبة مخاطر رأس المال بالنسبة لباقي البنوك العمومية بـ 14.30% و هذا يدل على الجهود الحثيثة التي تسعى إليها السلطات من خلال آليات الحوكمة المصرفية في تقليل نسب المخاطرة في البنوك الجزائرية .

الشكل رقم (07): متوسط نسب مخاطر رأس المال للبنوك العمومية الجزائرية للسنوات (2010-2018)

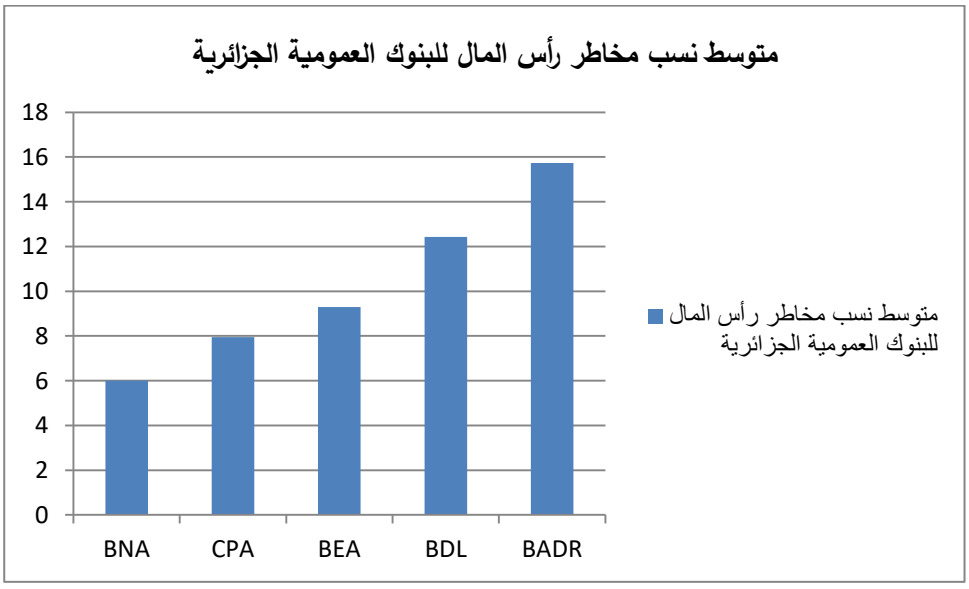

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على الشكل رقم (07) باستخدام برنامج الإكسل إصدار2007.

خاتمة عامة:

ونستخلص بعد هذه الدراسة أنه بإمكاننا الإجابة على الإشكالية بكل وضوح و نؤكد على دور الحوكمة المصرفية والدور الفعال الذي لعبته في تحسين أداء البنوك الجزائرية وحمايتها من المخاطر المصرفية، ومن خلال كل ما سبق نلاحظ أن مجموع البنوك الجزائرية والتي تشكل القطاع المصرفي القلب النابض للاقتصاد الوطني قد مرت بمراحل عديدة حاولت فيها السلطات الجزائرية الرفع من أداءه من خلال مجموعة من الإصلاحات تمثلت جلها في إرساء قواعد الحوكمة وترسيخ آلياتها على مستوى التسيير العقلاني لهذه المنظومة لاسيما من خلال المراسيم والقوانين التي نظمت العمل داخل هذه البنوك وخارجها وألزمت المتعاملين معها بتطبيق الصارم لقواعد الحكم الراشد، مما نتج عن ذلك كما رأينا تطور في عمل المنظومة الصرفية وتراجع مواطن الخطر في معاملاتها، ولازالت السلطات الجزائرية إلى حد الساعة مواصلة في العمل الدءوب من أجل زيادة كفاءة القطاع المصرفي من خلال إدارة مخاطره بشكل رشيد و رفع من مستوى أداءه.

و كنتيجة لاختبار الفرضيات الدراسة فإن هذي الأخير خلصت إلى أنه:

– بالنسبة للفرضية الأولى: صحيحة حيث أنه كان للحوكمة المصرفية دورا هاما في بلوغ الإصلاحات نسب النجاح على مستوى البنوك الجزائرية.

– بالنسبة للفرضية الثانية: صحيحة لأنه وحسب الدراسة المقدمة أثبتت ألأن منهجية الإصلاحات كانت سبب في كفاءة إدارة مخاطر البنوك الجزائرية ، و هذا من خلال تقلص نسب المخاطرة في معاملاتها و انخفاض احتمالات الإعسار بالإضافةّ إلى حماية نفسها بنسب احتياطي مفروض من قبل بنك الجزائر.

– بالنسبة للفرضية الثالثة: صحيحة استنادا لنتائج الدراسة حيث لوحظ تحسن كبير في أداء البنوك الجزائرية عبر سنوات الدراسة 2010 –2018 ، وهذا من خلال زيادة العائد، والتوسع في حصة الودائع ، ..إلخ.

قائمة المراجع:

1. . مركز أبوظبي للحوكمة. (30 07, 2013). *مصطلحات ومفاهيم* . تاريخ الاسترداد 04 01, 2021، من -: www.adccg.ae/Publications/Doc-30-7-2013-12729.pdf(04/01/2021
2. Alarngir, m. (2007, May 7 – 8). Corporate Governance: A Risk Perspectivea , . *paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development.* Cairo: conference organized by the Egyptian Banking Institute.
3. Ehsenhardt, M. (1989). “Agency Theory : An Assessment and Review " . *Vol. (14)* (No. (1)), p 165.
4. freeland, c. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks. Dans p. p. Development (Éd.). cairo: a conference organized by the Egyptian Institue.
5. Gérard, C. (1997). *Le gouvernement des entreprises, théories et faits.* (1. è. édition, Éd.) Paris, France: éditions économica.
6. Jacques, I., & S. P. (2009). *Sébastien Point , Vers une nouvelle gouvernance des entreprises* (éd. 1ère édition). Paris, France: éditions Dunod.
7. Jill, S., & Aris, S. (2004). *Corporate Governance and Accountability* (éd. 1 st edition). England: John Wiley & Sons Ltd, Chichester.

8. Karine, l. J., & Bertrand, M. (2001). *Gouvernement d'entreprise, débats théoriques et pratiques sous la direction,* (éd. 1 ère édition). Paris, France: éditions Ellipses marketing S.A.
9. OECD, .. (2004). *OECD Principles of Corporate Governance.* Paris, France: OECD Publications Service.
10. أمينة فداوي. (2014). دور حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية–دراسة عينة من الشركات المساهمة الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF250. تأليف *أطروحة دكتوراه*. عنابة، قسم العلوم المالية، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة باجي مختار.ص41
11. حسين بالعجوز. (2005). ،"إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها". *الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة – مخاطر – تقنيات* (صفحة ص3). الجزائر: جامعة جيجل.
12. سليمان محمد مصطفى. (2008). *حوكمة الشركات ودور أعضاء مجالس الإدارة والمديرين التنفيذيين* (الإصدار الطبعة 1). الإسكندرية ، مصر: الدار الجامعية.
13. سليمة بن حسين. (2015). سليمة بن حسين ، الحوكمة ... دراسة في المفهوم. *مجلة العلوم القانونية و السياسية* (العدد 10)، ص03.
14. سمير آيت عكاش. (2012). "تطورات القواعد الاحترازية للبنوك في ظل معايير لجنة بازل و مدى تطبيقها من طرف البنوك الجزائرية". تأليف *أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية* (صفحة ص152). الجزائر: جامعة الجزائر 3.
15. طارق عبد العال حماد. (2005). *حوكمة الشركات ، المفاهيم ، المبادئ ، التجارب ، تطبيقات الحوكمة في المصارف* (الإصدار الطبعة الأولي). الإسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
16. عبد المالك أحمد رجب. (2008). "دور حوكمة الشركات في تحديد السعر العادل للأسهم في سوق الأوراق" . *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية* (العدد 1)، ص12.
17. لعشب, م. (2000). *"الوجيز في القانون المصرفي الجزائري"*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
18. نرمين أبو العطا. (2006). " حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية ". *مجلة الإصلاح الاقتصادي* (العدد 8)، ص48.
19. نور الدين تمجعدين، و الحاج عرابة. (11-12 مارس 2008). ، "تحديات القطاع المصرفي في الجزائر –الإستراتيجية و السياسة المصرفية". تأليف *مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري* (صفحة ص 8). الجزائر: جامعة ورقلة.